

عداؤه عن معرفة هذه الاحوال بان ينصور معنى التبع
والتكبير والتقديم والتأخير مثلا وهذا واضح لزوما
وفساد او هذا يخرج علم البيان من هذا التعريف
لان كون اللفظ حقيقيا او مجازا او كناية مثلا وان
كانت احوال اللفظ قد تقتضيها الحال لكن لا يثبت
عنها في علم البيان من حيث انها بطا بفا
مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال العلاف تقتضي
ايراد تشبيهه او استعاره او كناية او نحو ذلك
وان قلت اذ كان احوال اللفظ هي التاكيد
والذكر والحذف ونحو ذلك وهو بمنزلة الاعتناء
الناسب الذي هو مقتضى الحال كما يقتضيه لفظ
الافتتاح حيث يقول الحالة المقتضية كتساكب
او الذكر والحذف الى غير ذلك فكيف يصح قول الاحوال
التي يطابق اللفظ بها مقتضى الحال وليس مقتضى
الحال لان تلك الاحوال بعينها قد ثبتت في
في القول وان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف
ونحو ذلك بناء على انها هي التي يتحقق مقتضى
الحال والا مقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤيد
وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس
ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده
المتكلم يكون من جنسيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه
صدق الظن على الخرى مثلا يصدق على ان زيد قائم ان الكلام
مؤكد وعلى زيد قائم ان الكلام ذكر طيب المسند اليه وعلى زيد

البلاد

انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدقك بصف اهل
الكتاب بالعلم على سبيل انفسى واخره ببقية عن
حيث لم يعلموا بعلمهم يعني ان شئت ان تفرق ان العلم
في العالم فائدة الخبر ولا زعمها منزلة الجاهل
لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك ان لا يقتضوا
اي علم من اي ليس لهم علم به ولا يثبتون وهذا هو
المتقى اليهم لان هذا كلام يلوح علميا ان لا اهل او كنان
قوله ولم تعلموا الا يتخير القى اليهم مع علمهم به لان هذا
الخطاب لمحمد واصحابه ولادليل على كونهم عالمين به
وهو علم على ان شيئا من الوجوه ان لا يوافق ما في الافتتاح
ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجوده في سوا كان
هو العلم وغيره بمنزلة عدمه فقال ونظيره
في النقي والاثبات اي في نقي شي واثباته وما روي
اذ رويت واذ كان قصدا للخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر
من التركيب وقد ارجح في اللغو واسرار الى تفصيله
بقوله فان كانت المخاطبة خالي الذهن من الحكم والتردد
فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقعها
ولا متردد في ان النسبة هل هي واقعة تام لا تعمل
ان مكسبة الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله
والتردد فيه لان الخلو من الحكم فيلزم يستلزم الخلو من التردد
فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الال

90
في قوله لو كانوا يعلمون
في قوله في العالم فائدة الخبر
في قوله لو كانوا يعلمون معناه
في قوله اي علم من اي ليس لهم علم به
في قوله ولم تعلموا الا يتخير القى اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد واصحابه ولادليل على كونهم عالمين به وهو علم على ان شيئا من الوجوه ان لا يوافق ما في الافتتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجوده في سوا كان هو العلم وغيره بمنزلة عدمه فقال ونظيره في النقي والاثبات اي في نقي شي واثباته وما روي اذ رويت واذ كان قصدا للخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب وقد ارجح في اللغو واسرار الى تفصيله بقوله فان كانت المخاطبة خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقعها ولا متردد في ان النسبة هل هي واقعة تام لا تعمل ان مكسبة الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم فيلزم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الال